المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

فلسطينيو الداخل ١٩٤٨ وهبّة "سيف القدس"

العوامل والظروف والمسار

العدد الواحد والخمسون - تموز 2021

"فلسطينيو الداخل" 1948

وهبّة سيف القدس

العوامل والظروف والمسار

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: "فلسطينيو الداخل" 1948 وهبّة سيف القدس، العوامل والظروف والمسار

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: تموز 2021

رقم العدد: الواحد والخمسون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة 5

1. الحراك التاريخي في الداخل الفلسطيني المحتل 6

1.1. يوم الأرض..... 6

1.2. الانتفاضة الأولى والثانية 7

2. الواقع الديموغرافي والاقتصادي لفلسطينيّي الـ 48 9

2.1. الواقع الديموغرافي 9

2.2. الواقع الاقتصادي..... 10

3. أساليب "التهجير الممنهج" 13

3.1. الجريمة المنظّمة..... 13

3.2. التهجير والتضييق "المقونن" 18

4. نشأة "هبّة سيف القدس" 2021 ومعادلاتها 20

4.1. نشأة "سيف القدس" 2021..... 20

4.2. تداعيات ما بعد الهبّة..... 25

خاتمة 29

مقدّمة*

جاءت الهبّة الأخيرة في الداخل الفلسطيني المحتل، بالتوازي مع معركة "سيف القدس" في غزة، والاحتجاجات والاشتباكات في الضفة الغربية والقدس المحتلة، لتعبّر عن الحالة الفلسطينية بشكل عام، وما وصلت إليه من ترابط في الجبهات والتكامل في الهدف.

ولكن يبقى لافتًا في هذا المشهد ما حصل في الداخل الفلسطيني المحتل باعتباره حدثًا يفتح مجال النقاش واسعًا على صعيد السرديّة التي كان الاحتلال يحاول الترويج لها بما يخص علاقة الفلسطينيين في أراضي الـ 48 بمؤسّسات الكيان، وأيضًا الصورة النمطية التي ترافق فلسطينيي الداخل المحتل باعتبارهم "فئة" متعايشة مع واقع وجود "إسرائيل"، وأنهم جزء من الكيان، لكن لهم قومية "عربية"، مختلفة عن تلك "القومية اليهودية".

وإذا كانت الشرارة التي تحرّك بعدها فلسطينيو الـ 48 بشكل مكثف وممنهج ترتبط بشكل مباشر بالأحداث في القدس المحتلة، والعدوان على غزة، فإن خلفيات التحرك ترتبط بعوامل عديدة سبقت ذلك، وسّعت بشكل غير مسبوق وفي أيام عديدة الهوّة بين الفلسطينيين في الداخل المحتل وبين المؤسسات السياسية والأمنية لدى كيان الاحتلال. وفي الوقت ذاته أظهرت حالة يُبنى عليها مستقبلًا ليس فقط في العلاقة بين فلسطينيي الداخل وكيان الاحتلال بل في مفهوم الصراع ككل، لما لها من تأثير كبير عبّرت عنه المستويات الأمنية والسياسية الإسرائيلية بكونه يشكّل "خطرًا وجوديًا" على مفهوم "الدولة" الذي تحاول "إسرائيل" ترسيخه وتثبيته. فبعد أكثر من 73 عامًا ورغم سياسات الاحتلال خرج إلى العلن فلسطينيون يرفعون العلم الفلسطيني في مدن وبلدات أراضي الـ 48 مؤكّدين على هويتهم الفلسطينية العربية التي تتعامل مع "إسرائيل" كواقع يجب تغييره لا الاستسلام له. فما هو واقع الفلسطينيين في الداخل المحتل الذي يجعلهم أكثر تثبُّتًا بهويتهم الفلسطينية؟ وإلى أي مدى كانت الهبّة الأخيرة مرحلة مفصلية يمكن البناء عليها لمستقبل الصراع مع كيان الاحتلال؟

يجيب هذا التقرير عن تلك الإشكاليات ضمن المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مناقشة الخلفيات التي دفعت الفلسطينيين في الداخل المحتل إلى التحرك بهذا الشكل، عبر دراسة الواقع

* إعداد: عباس الزين

الديموغرافي والاقتصادي والإجراءات الإسرائيلية القمعية الهادفة إلى طردهم من أراضيهم. كما سنتحدّث عن مسار "الهبّات" تاريخيًا وتأثيرها، وارتباطها بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وصولًا إلى "هبّة أيار 2021".

1. الحراك التاريخي في الداخل الفلسطيني المحتل

دراسة الحراك الشعبي التاريخي في الداخل المحتل، تأتي كمنطلق للحديث عن الهبّة الأخيرة في أيار 2021، وذلك من خلال استعراض أحداث يوم الأرض والانتفاضتين الأولى والثانية.

1.1. يوم الأرض

يصادف 30 آذار من كل عام ذكرى "يوم الأرض"، الذي جاء بعد هبّة الجماهير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة 1948، في تصدّ تاريخي بارز لسياسة التهويد الإسرائيلية لا تزال مفاعيله سارية حتى الآن، إذ شكّل هذا اليوم منعطفًا في تمسّك الفلسطينيين في الداخل المحتل بهويتهم وانتمائهم وإفشالهم للمحاولات الإسرائيلية لـ"أسرلتهم".

بدأت أحداث "يوم الأرض" مع استيلاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نحو21 ألف دونم من أراضي عدد من القرى في الجليل، ومنها عرابة، سخنين، دير حنا، عرب السواعد، وغيرها وذلك لتخصيصها لإقامة المزيد من المستوطنات، في نطاق خطة تهويد الجليل، وتفريغه من سكانه الفلسطينيين[1]. وفي أعقاب قرار المصادرة اجتمعت لجنة الدفاع عن الأراضي، التي كانت قد تشكلت عام 1975 برئاسة القس شحادة شحادة، لبحث سُبل التصدّي لقرار المصادرة، وخرجت بقرار إعلان إضراب شامل لمدة يوم في الثلاثين من آذار بين أواسط فلسطينيي عام 1948. وفي هذا اليوم أضربت مدن وقرى الجليل والمثلث إضرابًا عامًا، وحاولت السلطات الإسرائيلية كسر الإضراب بالقوة، فأدى ذلك إلى صدام بين المواطنين، والقوات الإسرائيلية، كانت أعنفها في قرى سخنين وعرابة ودير حنا ما أدّى إلى وقوع 6 شهداء واعتقال الاحتلال للمئات[2]. وقوبلت هبّة فلسطينيي 1948 في يوم الأرض بتضامن من قِبل فلسطينيي الشتات في الضفة الغربية ولبنان وأماكن أخرى، حيث أُعلن يوم الثلاثين من آذار يومًا للإضراب العام، ومنذ ذلك التاريخ بات هذا اليوم أيقونة لكفاح الفلسطينيين ضد سياسة التهويد يُحتفى به داخل فلسطين وخارجها.

[1] موقع حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، "45 عاما على ذكرى يوم الأرض"، 29 آذار 2021

[2] موقع عرب 48، "يوم الأرض: سيرة الحدث"، 30 آذار 2019.

1.2. الانتفاضة الأولى والثانية

بعد استشهاد 4 فلسطينيين في قطاع غزة إثر دهسهم بشاحنة يقودها إسرائيلي في 8 كانون الأول عام 1987، اندلعت الانتفاضة الأولى وبدأت الاحتجاجات والتحركات تنتقل من غزة إلى سائر المناطق الفلسطينية المحتلة، فوصلت إلى الضفة والقدس ومناطق الـ 48.

في الداخل الفلسطيني المحتل بدأ حينها يتبلور حراك جماهيري يعود وفق ما ذكره عضو "الكنيست" محمد ميعاري في كتابه "انتفاضة 1987: تحوّل شعب"[3]، إلى عاملين: العامل الأول يتمثل في الالتقاء والتواصل الذي تم بين فلسطينيي الـ 48 والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بعد احتلال عام 1967، حين كانت قد تكوّنت تجربة لدى فلسطينيي الـ 48 في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي والحكم العسكري، وفي كيفية التصدي لسياسات الاحتلال والتنظيم والعمل، وشاركوا هذه التجربة في الانتفاضة للاستفادة منها والبناء عليها.

أما العامل الثاني الذي شكل حدثًا تراكميًا ضخمًا ونموذجًا نضاليًا سابقًا للانتفاضة وفق الميعاري فهو "التجربة النضالية الرائدة لفلسطينيي 1948 خلال يوم الأرض في 30 آذار 1976، حين جرت شبه انتفاضة عارمة وأصبح هذا الحدث مَعلمًا من معالم النضال الفلسطيني".

وإلى جانب الإضرابات والاحتجاجات التي عمّت مناطق مختلفة يتطرّق الميعاري إلى بعض الأحداث التي يوثّق من خلالها مشاركة فلسطينيي الداخل المحتل في الانتفاضة الأولى. فكان الأطباء من الداخل المحتل يخرجون إلى الجبال لاستقبال الجرحى الذين أصيبوا في الضفة الغربية لمعالجتهم، نظرًا إلى عدم تمكنهم من الذهاب إلى المستشفيات. كذلك كان هناك مطاردون يستقبلون في بيوت الداخل المحتل[4]. ويشير الميعاري إلى الحدث الكبير الذي جرى في أوج الانتفاضة الأولى في شباط 1988، والذي نظّمته الحركة الفلسطينية في الداخل والخارج وهو "سفينة العودة"، التي هدفت إلى نقل عدد من المبعدين، الذين كانت سلطات الاحتلال قد أبعدتهم إلى خارج الوطن. وعُقد لقاء في أثينا تقرر فيه نقل عدد من هؤلاء المبعدين على متن "سفينة العودة"، بمرافقة شخصيات فلسطينية ودولية إلى ميناء حيفا. وعلى مدى أسبوع كانت الجماهير الفلسطينية في الـ48 تنتظر هؤلاء العائدين إلى حيفا لاستقبالهم والاحتفال بهم، ضمن فعاليات شعبية وجماهيرية

[3] روجر هيكوك وعلاء جرادات، انتفاضة 1987: تحوّل شعب، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، صفحة 183-187.

[4] المصدر ذاته.

تهدف إلى إسناد الانتفاضة ودعمها، ولم تخل هذه الفترة من صدامات مع الجنود وشرطة الاحتلال. وكان لهذا الحدث أثر كبير جدًا للدلالة على دور فلسطينيي الـ 48 وأشكال مشاركتهم في الانتفاضة، على الرغم من أن "الموساد الإسرائيلي" فجّر سفينة العودة في ميناء قبرص لإجهاض هذه العملية بكل ما ترمز إليه من النضال وحق العودة[5].

أمّا الانتفاضة الثانية التي بدأت مع قيام رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي أريئيل شارون بدخول ساحة المسجد الأقصى في أيلول 2000، فقد شهدت منذ بدايتها، صعودًا في مشاركة فلسطينيي الداخل ضمن المجهود المقاوم إلى جانب الضفة الغربية وغزة والقدس المحتلة[6]. وتمدّدت الانتفاضة في أيامها الأولى إلى الداخل الفلسطيني المحتل حيث شهدت المدن والقرى الفلسطينية في الداخل مطلع تشرين الأول من العام 2000 مواجهات عنيفة بين عشرات آلاف الفلسطينيين المحتجين على اقتحام شارون للمسجد الأقصى، وقوات الاحتلال الإسرائيلية ومستوطنين. وسقط في تلك المواجهات خلال الأسبوع الأول 13 شهيدًا فلسطينيًا فيما أصيب المئات بالرصاص الحيّ، ضمن مناطق متفرقة على امتداد الأراضي المحتلة عام 1948[7].

وإلى جانب المواجهات المباشرة مع قوات الاحتلال نشطت الخلايا المساندة، فقد كشفت مخابرات الاحتلال بين عاميّ 2001 و2004، أكثر من 100 خليّة مقاومة نشط بين صفوفها فلسطينيّون من الداخل، ووصل عددهم خلال هذه السنوات إلى ما يقارب 200 ناشط فلسطيني من الداخل. وبين عامي 2005 و2006 ادّعت المخابرات الإسرائيليّة ضبط 40 خليّة أخرى ينشط فلسطينيّون من الداخل بين صفوفها[8]. ولعلّ أبرز المحطّات في هذا السياق عمليّة محطّة القطار في نهاريا (أيلول 2001) التي نفّذها الشهيد محمّد حبيشي من قرية أبو سنان (قضاء عكّا في الداخل المحتل)، والتي أوقعت 3 قتلى إسرائيليين وعشرات الجرحى، فيما كانت أول مرة ينفّذ فيها فلسطيني من الداخل المحتل عملية استشهادية. وأعلنت كتائب عزّ الدين القسّام" التي تبنت العملية حينها في بيانها أنّ هذه العملية تأتي "إهداءً لشهداء انتفاضة الأقصى وخصوصًا شهداء الأراضي المحتلّة عام 1948،

---

[5] روجر هيكوك وعلاء جرادات، انتفاضة 1987: تحوّل شعب، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، صفحة 183-187.

[6] مجد كيّال، " فلسطينيّو الداخل والمقاومة المسلّحة"، موقع متراس، 15 أيلول 2020.

[7] Eyal Ben, "Red October", Ynet Website, August 25, 2003.

[8] Shay Levi, "Not just carrying bread: terrorism among Israeli Arabs", Mako Website, January 4, 2016.

في ذكراهم السنويّة الأولى". ويُمكن في هذا السياق إدراج العديد من العمليات العسكرية والأمنية الأخرى التي كان لفلسطينيي الداخل دورٌ في تنفيذها بشكل مباشر أو غير مباشر[9].

وإلى جانب "يوم الأرض" والانتفاضة الأولى والثانية، تحرّك الداخل المحتل في عدة احتجاجات ومظاهرات ضد سياسات الاحتلال، كالحراك الذي أعاق تنفيذ قانون "برافر-بيغين" ابتداءً من حزيران 2013 والذي كان يهدد بتدمير عشرات القرى "غير المعترف بها" إسرائيليًا في النقب، وتهجير عشرات آلاف المواطنين الفلسطينيين، ومصادرة نحو 800,000 دونم من أراضيهم.

2. الواقع الديموغرافي والاقتصادي لفلسطينيّي الـ 48

دراسة الواقع الديموغرافي والاقتصادي لفلسطينيي الـ 48 تشكّل أرضية لازمة لفهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأي تحرك في الداخل الفلسطيني المحتل.

2.1. الواقع الديموغرافي

في نيسان عام 2021 نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إحصائية[10] بمناسبة احتفال "إسرائيل" بذكرى تأسيسها الـ 73، ذكر فيها أن "عدد سكان "إسرائيل" وصل إلى 9 ملايين و327 ألف نسمة، بينهم 1.9 مليون عربي". ووفق الإحصائية فإن "عدد السكان اليهود في "إسرائيل" 6 ملايين و894 ألفًا يشكّلون نحو 74٪ من إجمالي السكان، فيما وصل تعداد السكان العرب إلى مليون و966 ألفًا أي حوالي 21٪ من السكان". كما تضمّ الإحصائية "467 ألفًا من المسيحيين غير العرب وأبناء ديانات أخرى، أولئك المصنّفون "بلا دين" في هيئة السكان الإسرائيلية". وبالنسبة للديانة، فحسب دراسة أجرتها "المؤسسة المركزية للإحصائيات" عام 2020، ينقسم فلسطينيو الداخل المحتل ما بين 83.4٪ مسلمين، و9.07٪ مسيحيين، و7.53٪ دروز[11].

وبالمقارنة مع عام النكبة فإن عدد السكان في 5 أيار عام 1948 في الداخل الفلسطيني المحتل حينها كان حوالي 806 آلاف نسمة، وكانت نسبة اليهود منهم حوالي 82٪، ما يعني أن نسبة اليهود في الداخل المحتل تراجعت 8٪ منذ النكبة مقارنة مع عدد السكان، في حين أن نسبة الفلسطينيين

---

[9] مجد كيّال، "فلسطينيّو الداخل والمقاومة المسلّحة"، موقع متراس، 15 أيلول 2020.

[10] Yaron Druckman, "Israelis Will Celebrate the 73rd Independence Day", Ynet Website, April 12, 2021.

[11] https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Pages/2020/%D7%90%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%95%D7%A1%D7%99%D7%99%D7%AA-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%91%D7%A4%D7%AA%D7%97%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%A9%D7%A0%D7%AA-2021-.aspx

استنادًا إلى عدد السكان ارتفعت حوالي 3٪ حتى عام 2021 بعد أن كانت 17,3٪ في العام 2017، وفقًا لدراسةٍ صدرت عن "مؤسسة الدراسات الفلسطينية"[12]، التي تشير أيضًا إلى توزّع فلسطينيي الداخل المحتل حسب الموقع الجغرافي على الشكل التالي: 50,8٪ في "لواء الشمال"، ونحو 17,8٪ من سكان "لواء حيفا"، و14,1٪ من سكان "لواء تل – أبيب"، ونحو 17,2"٪ من سكان "منطقة النقب".

وتتحدث الدراسة ذاتها عن ميزة لدى المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعًا فتيًا جدًا، إذ بلغت نسبة الأفراد حتى الرابعة عشرة من العمر نحو 32,1٪، مقارنة بـ 27,4٪ من اليهود في عام 2017. ويفيد تقرير لجمعية "الجليل للبحوث الصحية" (عام 2020) أن المجتمع الفلسطيني في أراضي 48 ما زال يمتاز بكونه فتيًا جدًا رغم التغيرات الديموغرافية الحاصلة في العقد الأخير، والتي تتجلّى بانخفاض نسبة الأولاد دون سنّ الرابعة عشرة إلى 32.5٪ مقارنة بـ 40.3٪ قبل عقد. ولذا هناك ارتفاع في نسبة المسنّين فوق سنّ الـ 65 إلى 4.7٪ مقارنة بـ 3.2٪ قبل عقد كما يبلغ العمر الوسيط 23 عامًا مقارنة بـ 19عامًا في عام 2007. وبلغت نسبة المتزوّجين في المجتمع الفلسطيني نحو 68.6٪ من الرجال مقابل 66.5٪ من النساء، وفق تقرير صادر عن جمعية "الجليل للبحوث الصحية" في كانون الثاني 2020. وتطرّق التقرير إلى المستوى الأكاديمي للأفراد مظهرًا أن 11.7٪ من الرجال حاصلون على لقب جامعي أول على الأقل، فيما ترتفع النسبة إلى 12.5٪ لدى الإناث[13].

2.2. الواقع الاقتصادي

تقوم دائرة الإحصاء المركزية بإدراج السلطات المحلية في عشر مجموعات، تدعى عناقيد، وفق معايير اقتصادية – اجتماعية، إذ يشمل العنقود رقم واحد بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي متدنٍ، ويضم العنقود رقم عشرة بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي مرتفع.

وتعاني أغلبية البلدات ذات الأغلبية الفلسطينية في الداخل المحتل من مستوى اقتصادي متدنٍ، إذ تُدرج 67٪ منها في العناقيد الثلاثة المنخفضة، بينما 7٪ من البلدات العربية فقط تندرج في العناقيد الثلاثة العليا، قياسًا على البلدات ذات الأغلبية اليهودية التي تُدرج 24٪ منها في العناقيد المنخفضة و34٪ في العناقيد العليا[14]. أما الراتب الشهري المتوسط للعائلة الفلسطينية في الداخل

[12] همّت زعبي، "الفلسطينيون في "إسرائيل"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 15 تشرين الأول 2020.

[13] موقع القدس العربي، "فلسطينيو الداخل: خمس سكان إسرائيل ومجتمع فتيّ يشهد تحولات اجتماعية عميقة"، 6 كانون الثاني 2020.

[14] همّت زعبي، "الفلسطينيون في "إسرائيل"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 15 تشرين الأول 2020.

المحتل فقد ارتفع من 5410 شيكلات (1580 دولارًا) سنة 2007، إلى 8190 شيكلًا جديدًا (بقيمة 2390 دولارًا) سنة 2018. وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن متوسط الراتب الشهري للعائلة الفلسطينية ما زال يشكّل نحو ثلثي راتب الأسرة اليهودية الذي وصل إلى 13,558 شيكلًا (ما يعادل 3956 دولارًا) سنة 2018[15].وتشير إحصاءات مؤسسة "التأمين الوطني" لسنة 2018 إلى أن ما يقارب 60٪ من العائلات الفلسطينية تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه (44,2٪ تعيش دون خط الفقر و14٪ قريبة جدًا من خط الفقر) في مقابل 49,4٪ لسنة 2008، بينما سجّلت نسبة 20٪ من العائلات اليهودية التي تعيش إمّا تحت خط الفقر وإمّا قريبة منه (13,4٪ تعيش تحت خط الفقر و6,9٪ قريبة من خط الفقر) في مقابل 15,3٪ لسنة 2008.

وفيما يخص تأثير جائحة كورونا تشير دراسة صادرة في كانون الثاني 2021 عن مؤسسة "التأمين الوطني الإسرائيلية[16]، إلى أنه "بين العرب وبعد جائحة كورونا 702,832 فقيرًا وعدد الأطفال العرب الفقراء 346,397 طفلًا"، ويعود السبب الرئيسي حسب الدراسة إلى أن "أقلية من النساء العربيات فقط تعمل"، فيما بلغ "عدد اليهود الفقراء 1,277,477 فردًا منهم 560,882 طفلًا"، وتجاوز "عدد الفقراء الأرثوذكس المتطرّفين نصف مليون 500,396، وبلغ عدد الأطفال المتدّينين الفقراء 296,167".

وكان استطلاع لـ "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، نُشر مطلع شباط الماضي بيّن أن 47٪ من الفلسطينيين في الداخل "لا يملكون المال ولا سيولة نقدية لتدبّر أمور معيشتهم"[17]، في حين أن معطيات "مؤسسة التأمين الإسرائيلية" للعام 2019، والتي نشرت في كانون الأول 2020، أشارت إلى أن 50٪ من الفلسطينيين في الداخل "يعيشون تحت خط الفقر"[18].

وحول تأثير كورونا على سوق العمل كشف تقرير رسمي لقسم العمل في وزارة "العمل والرفاه الاجتماعي" الإسرائيلية[19] عن عمق تأثير التمييز ضد الفلسطينيين في الداخل على قدرة المجتمع

---

[15] المصدر ذاته.

[16] Gad Lior, “2 million below the poverty line in 2020: inequality has risen, but the number of “poor” has fallen -because the line has changed”, Ynet Website, January, 21, 2021.

[17] Jordan Kedar, “Locksmith to the public out of money”, The Israel Democracy Institute, December 8, 2020.

[18] مركز العودة الفلسطيني، "تقرير: 50 ٪ نسبة الفقر بين الفلسطينيين داخل أراضي 48"، كانون الثاني 2020.

[19] Ministry of Labor in “Israel”, “The Labor Market in Israel 2020 Employment in the days of Corona and the activity of the labor arm”, February 2021.

الفلسطيني على مواجهة الجائحة، وتجنّب البطالة وفقدان العمل، مقارنة بالشرائح الأخرى في المجتمع. وبيّن التقرير أنه في الوقت الذي يعمل 47٪ من المقيمين في الداخل المحتل (وضمنهم الفلسطينيون في الداخل) في مهن تمكّنهم من العمل عن بُعد خلال كورونا، إلا أنه عند فرز هذه النسبة حسب الفئات المختلفة في المجتمع ككل يتضح أن الفلسطينيين في الداخل هم الأقل قدرة على العمل عن بعد، بسبب طبيعة الأعمال والمهن المتاحة لهم. وبحسب النتائج التفصيلية وفق التقسيم الجندري يتضح مثلًا أن 28٪ من اليهود غير الحريديم تمكّنوا من مواصلة العمل عن بعد، و25٪ من الرجال اليهود الحريديم تمكّنوا من العمل من بيوتهم، مقابل 7٪ فقط من الرجال الفلسطينيين الذين تتيح لهم مهنهم العمل عن بُعد، وينتمي هؤلاء أساسًا إلى مهن مثل التدريس. ولا يختلف الأمر أيضًا في صفوف النساء الفلسطينيات من الداخل، إذ اتضح أن 32٪ من النساء الإسرائيليات تمكنّ من العمل عن بُعد من منازلهن، مقابل 19٪ من النساء الفلسطينيات.

الموضوع	الرقم	العام
الراتب الشهري المتوسط للعائلة الفلسطينية في الداخل المحتل	5410 شيكلات (1580 دولارًا)	2007
الراتب الشهري المتوسط للعائلة الفلسطينية في الداخل المحتل	8190 شيكلًا جديدًا (بقيمة 2390 دولارًا)	2018
الراتب الشهري المتوسط للعائلة اليهودية في الداخل المحتل	13,558 شيكلًا (ما يعادل 3956 دولارًا)	2018
العائلات الفلسطينية التي تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه	٪49,4	2008
العائلات الفلسطينية التي تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه	٪60 من العائلات الفلسطينية (٪44,2 تعيش دون خط الفقر و٪14 قريبة جدًا من خط الفقر)	2018
العائلات اليهويدية التي تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه	٪15,3	2008
العائلات اليهويدية التي تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه	٪20 (٪13,4 تعيش تحت خط الفقر و٪6,9 قريبة من خط الفقر)	2018
فقراء العرب بسبب جائحة كورونا/عدد الأطفال منهم	702,832 فقير/346,397 طفل	2021
فقراء اليهود بسبب جائحة كورونا/عدد الأطفال منهم	1,277,477 فقير/560,882 طفل	2021
فقراء الأرثوذكس المتطرفين بسبب جائحة كورونا/عدد الأطفال منهم	500,396 فقير/296,167 طفل	2021

3. أساليب "التهجير الممنهج"

تسعى الدعاية الإسرائيلية الإعلامية والسياسية إلى تصوير الفلسطينيين في الداخل المحتل على أنهم جزء من المؤسسة الإسرائيلية وذلك من أجل إظهار كيان الاحتلال على أنه كيان "متنوّع وديموقراطي"، لكن في المضمون فإن حكومات الاحتلال المتعاقبة تعاملت مع الفلسطينيين في الداخل المحتل على أنهم عبء يجب التخلص منهم ضمن استراتيجية استعمارية تتعامل مع السكان الأصليين للأرض على أنهم تهديد مستقبلي. ويتحرك الاحتلال الإسرائيلي ضمن أساليبه المتّبعة لإجبار الفلسطيني على ترك أرضه في مسارين: المسار الأول يتعلق بالوضع الأمني داخل البلدات والقرى ذات الأغلبية الفلسطينية من خلال ما يعرف بـ "الجريمة المنظمة". والمسار الثاني يتعلق بالتهجير تحت ذرائع قانونية والتضييق على الفلسطينيين.

3.1. الجريمة المنظّمة

شكّلت الانتفاضة الثانية عام 2000 مرحلة مفصلية، بدأ بعدها يتسلل السلاح إلى المجتمعات الفلسطينية في الداخل المحتل، ليدخله في "متاهات عصابات الإجرام، والنزاعات العائلية والانتقامات الدموية"، بالتوازي مع تقاعس شرطة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمام ارتفاع منسوب العنف والجريمة[20]. واللافت أن تلك المرحلة تزامنت مع فتح مراكز للشرطة بالبلدات الفلسطينية في الداخل عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الأول عام 2000. وبدأت الأسلحة تظهر خلال موجة النزاعات الدامية بين عدد من العائلات في المجتمع الفلسطيني، وبأعداد كبيرة، غالبيتها أسلحة أوتوماتيكية مصدرها الجيش، كبندقية "إم 16"، ومسدسات أميركية وقنابل يدوية، فيما يعتبر سلاح "إم 16" الأغلى ثمنًا من بين الأسلحة المنتشرة[21].

وتشير التقديرات وفق موقع "والا" الإسرائيلي إلى وجود 400 ألف قطعة سلاح "غير شرعية" في الداخل الفلسطيني المحتل. ووفقًا لعضو الكنيست منصور عباس فإن "93٪ من حالات إطلاق النار الجنائي تحدث في المجتمع العربي"[22]. أما عضو الكنيست أيمن عودة فقد أكد أن "هناك 400 ألف قطعة سلاح وصلت من الجيش إلى أيدي المواطنين العرب"، متحدثًا عن "إهمال متعمّد"، بتهديده

---

[20] ضياء حاج يحيى، "فوضى السلاح: من معسكرات الجيش إلى بيوتنا"، موقع عرب 48، 18 تشرين الثاني 2018.

[21] المصدر ذاته.

[22] Yoav Itiel, "The number of Arab murders doubled and more within 6 years, 2021 is expected to be more bleeding", Walla Website, January 2, 2021.

أواخر العام الماضي بـ "محاكمة وزير الدفاع بيني غانتس ورئيس الأركان أفيف كوخافي بتهمة التقاعس عن وقف ظاهرة تسرب الآلاف من قطع السلاح من الجيش إلى المواطنين العرب"[23].

وحول مصدر هذا السلاح، يؤكد عضو الكنيست أحمد الطيبي أن "90٪ من الأسلحة التي تم العثور عليها في البلدات العربية تأتي من قواعد الجيش الإسرائيلي". وهذا الرقم يقود إلى استنتاج عملي وفقًا للطيبي أن "حلّ المشكلة يكمن أولًا وقبل كل شيء في أنشطة الشرطة والجيش لمنع السرقات من الجيش الإسرائيلي"[24].

وبالحديث عن مصدر السلاح، فهناك حادثة شهيرة حصلت في 27 كانون الثاني من العام 2008 حين ضبطت شرطة الاحتلال الإسرائيلي قطع سلاح في مدينة الطيبة، وتبين بعد الفحص أنها تعود لصناعة الأسلحة الإسرائيلية، وقد هُرّبت ضمن عملية اشترك فيها عاملون في مصنع السلاح في بلدة "هود هشارون". حينها اعترفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بأنها ضبطت بعض قطع السلاح في الطيبة التي تم تهريبها من أصل 170 قطعة سلاح، أي أن عشرات القطع بقيت في أيدي الناس.

وفي حادثة مشابهة، أعلنت أجهزة الأمن الإسرائيلية في منتصف العام 2017 عن حدوث عملية سرقة كبيرة في معسكر لجيش الاحتلال، جنوب فلسطين المحتلة، وبعد فترة قصيرة تم ضبط متهمين و11 قطعة سلاح من نوع "إم 16" من أصل 33 قطعة، أي أن 22 قطعة بقيت في السوق السوداء للسلاح، وبحيازة "عصابات الجريمة". وهناك العديد من أحداث "السرقة" التي حصلت داخل معسكرات جيش الاحتلال خلال السنوات الماضية والتي أخذت السياق ذاته، ففي أيلول 2020 تم اقتحام مستودع أسلحة في قاعدة "جبور" في "كريات شمونة" وسرقة 15 بندقية من طراز M16 و23 قذيفة. هذا الاقتحام عُرِف أيضًا بأنه أحد أخطر حوادث سرقة الأسلحة من الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

أما عن الطريقة التي يصل بها السلاح إلى المجتمع الفلسطيني، فيذكر موقع "عرب 48" في تقرير خاص أنه قابل الشاب "م خ" الذي يبلغ من العمر 18 عامًا من منطقة المثلث، ويحمل سلاحًا مهرّبًا

[23] KnessetTV, Twitter Account, December 28, 2020.

[24] Arn Rondel, “Who said that almost all the weapons circulating in Arab society were stolen from IDF bases”, Globes Website, May 31, 2019.

من الجيش الإسرائيلي[25]. كشف هذا الشاب تفاصيل مهمة إذ قال: "إنك تجيب سلاح في مجتمعنا مش صعب، بدك شويّة مصاري بس!، كثير في ناس ببيعوا، بجيبوا السلاح بسهولة".

ويشرح الشاب مفصّلًا عملية شراء السّلاح: "كنت أنوي شراء سلاح، ومن المعروف في بلدنا أن شخصًا ما يتعامل في تجارة السلاح، توجّهت إليه، وعرض عليّ السعر، وافقت، لكنه أراد مهلة شهر، وبعد شهر تقريبًا، عاد إليّ، وتمت عملية الشراء بسهولة". وشرح الشاب كيفية إخفاء السلاح إذ قال "نطمر السلاح تحت الأرض، ونضع عليه النايلون القوي ونلفه جيدًا، من أجل ألا يتضرّر من الرطوبة تحت الأرض".

ووفق التقرير ذاته، تدّعي شرطة الاحتلال الإسرائيلي في كثير من الأحيان حين تُوجّه لها أصابع الاتهام بعدم منع الجريمة وضبط المجرمين ومعاقبتهم أنها "تواجه صعوبة في التعاون مع المواطنين العرب للقبض على المجرمين"، في حين "تُدار تجارة السلاح في السوق السوداء تحت أنفها وأنوف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة، دون رقيب أو حسيب". ويؤكد التقرير أن هذه الأجهزة لا تحتاج إلى تعاون فلسطينيي الداخل في القضايا الأمنية أو حتى الجنائية حين يكون الضحية من المجتمع اليهودي؛ "ففي كفر قاسم مثلًا، قُتل 6 شبّان في عام 2017 ولم تتوصل الشرطة إلى قاتليهم، فيما توصلت خلال أيام قليلة إلى قاتلي يهودي في المدينة ذاتها في العام نفسه".

وحول "تقاعس" الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة الجريمة في المجتمع الفلسطيني مقارنة مع "المجتمع اليهودي"، يتضح من خلال تحقيق أجرته صحيفة "هآرتس" أن شرطة الاحتلال نجحت منذ بداية العام 2020 حتى تشرين الثاني من العام ذاته بفك رموز نحو ٪20 من حوادث القتل في المجتمع الفلسطيني، مقابل ٪53 من الجرائم في المجتمع اليهودي. التحقيق ذاته يشير إلى أن ٪66 من حالات القتل وقعت خلال السنوات الماضية في المجتمع الفلسطيني. كما حدثت ٪90 من حالات إطلاق النار في أحياء تقع في البلدات ذات الأغلبية الفلسطينية[26]. لكن مؤشرات عديدة تؤكد أن الأمر يتعدّى مسألة "التقاعس" إلى التورّط المباشر، فقد نقلت "القناة 12" الإسرائيلية عن مصدر

[25] ضياء حاج يحيى، "فوضى السلاح: من معسكرات الجيش إلى بيوتنا"، موقع عرب 48، 18 تشرين الثاني 2018.

[26] جوشوا براينر، "فكت الشرطة لغز خُمسِ جرائم القتل في المجتمع العربي في "إسرائيل" فقط!"، هآرتس، 2 تشرين الثاني 2020.

كبير في شرطة الاحتلال الإسرائيلي، في حزيران 2021[27]، تأكيده أن "المجرمين الذين يقودون اليوم الجريمة الخطيرة في مجتمع فلسطينيي الـ 48 أغلبهم عملاء للشاباك". وأكد مراسل "شؤون الشرطة" في "القناة 12"، موشيه نوسباوم، أن "هذا الأمر طُرح في أحد النقاشات التي جرت مؤخرًا كتحضير للقاء الذي عُقد اليوم بين قائد الشرطة ووزير الأمن الداخلي". وأضاف أن مصدرًا كبيرًا قال في ذلك النقاش: "المجرمون الذين يقودون اليوم الجريمة الخطيرة في المجتمع العربي أغلبهم عملاء للشاباك، وفي هذه الحالة فإن أيدي الشرطة مكبَّلة، لأنه لا يمكن المسّ بهؤلاء العملاء الذين يتمتعون بحصانة.

وفي حديث خاص "للميادين نت"، تقول النائبة عن "القائمة المشتركة" في الكنيست الإسرائيلي هبة يزبك إن "تفشي العنف في المجتمع الفلسطيني هو نتاج سياسي موجّه وممنهج من قبل المؤسسة الإسرائيلية لتفتيت هذا المجتمع من الداخل من خلال السماح بانتشار الأسلحة وعصابات الإجرام". وتشير يزبك إلى "تقصير شرطة الاحتلال الإسرائيلي وعدم إبداء أي رغبة حقيقية لملاحقة المجرمين، بدليل استنفارها الفوري عندما يمتد نشاط العصابات للمناطق اليهودية"[28]. ووفق المعطيات، فإن شرطة الاحتلال الإسرائيلي تعلم جيدًا من يقف وراء "الجريمة المنظمة" من عصابات قتل محترفة تدعمهم وتهرّب لهم السلاح، وهذا ما تؤكده تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول مصدر السلاح.

وفي الحديث عن كونها "جريمة منظّمة" تهدف إلى تهجير الفلسطيني في الداخل المحتل من خلال استهداف مقوّمات الأمن وبث الرعب لدفعه باتجاه ترك أرضه، يقول الكاتب أمير مخّول في مقال إن الاحتلال "يدرك أن السطوة الوحيدة على الجريمة هي أجهزة الدولة التي ترى في أزمات الفلسطينيين أينما كانوا فرصة لها. وقد أثبتت الدولة ذلك حين اعتبرت الجريمة المنظمة في قلب التجمّعات الإسرائيلية خطرًا على الأمن القومي، لأنها تبث في السكان روح عدم الأمان وتدفعهم نحو الهجرة من البلاد، وهذا نقيض المشروع الصهيوني".

---

[27] Moshe Nussbaum, “Police: Most of the perpetrators of crime in Arab society - GSS collaborators”, N12, June 30,2021.

[28] لميس عزام، "فلسطينيو 48 في مواجهة الاحتلال: "الجريمة المنظمة" سلاح لتفكيكنا وعزلنا"، شبكة الميادين، 9 آذار 2021.

ويتابع: "حين نتحدث عن وجود أكثر من نصف مليون قطعة سلاح في هذا المجتمع (الفلسطيني)، وهو ما يسمّى سلاحًا غير قانوني، لكن مرضيًا عنه بشدة ما دام موجّهًا نحو الداخل، وأغلبية مصادره من الجيش الإسرائيلي، فالمسألة ليست تقاعسًا من الشرطة أو أذرع حفظ النظام العام وإنما هي قرار استراتيجي للمؤسسة الصهيونية الحاكمة".

الحديث عن مصدر السلاح وتقاعس الاحتلال يؤكد أن مسألة تنامي الجريمة عملية منظّمة وممنهجة من قِبل السلطات الإسرائيلية، يضاف إلى ذلك تأثير تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة من قواعد جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى المجتمعات الفلسطينية على ارتفاع أرقام تلك "الجريمة المنظّمة"، وذلك يظهر من خلال الإحصائيات المتعلقة بارتفاع عدد القتلى وتوزّعهم بين المدن والبلدات.

في حزيران 2020 صدرت إحصائية شاملة تحت عنوان "تسع سنوات من الدم" عن "بلدنا -جمعية الشباب العربي" بالتعاون مع "المركز من أجل الثقة، والسلام والعلاقات الاجتماعية" في جامعة "كوفنتري" البريطانية، وفيها "معلومات إحصائية عن ضحايا جرائم القتل... بين سنوات 2011-2019"[29]، وذلك من خلال التركيز على جرائم القتل من دون التطرّق للإصابات. وبحسب الدراسة، يرتفع "المعدّل السنوي لجرائم القتل في المجتمع الفلسطيني في الداخل" خلال سنوات الدراسة إلى 64 جريمة، وهو معدّل "مرتفع جدًا" بالمقارنة مع نظيره في الضفة الغربية التي وصل عدد القتلى فيها إلى 24 قتيلًا عام 2018 رغم أن تعداد الفلسطينيين في الضفة يعادل تقريبًا تعدادهم في الداخل المحتل، في حين وصل عدد القتلى لدى المجتمع الإسرائيلي عام 2018 إلى 35 قتيلًا. بينما بلغ عدد القتلى في الداخل المحتل خلال سنوات الدراسة 575 قتيلًا فلسطينيًا.

وتوضح الدراسة أن جرائم القتل منتشرة "في كافة مناطق تواجد الفلسطينيين" في الداخل المحتل، ولكن نسبة الضحايا أعلى في منطقة "المركز" (يافا واللد والرملة) حيث يرتفع عدد القتلى خلال سنوات الدراسة إلى 112 قتيلًا في هذه المنطقة، رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ 71,000 نسمة، ما يعني أن عدد القتلى لكل 100 ألف شخص هو 156، وهو الأعلى بين المناطق الفلسطينية. والرقم ذاته 112 في المثلث الجنوبي (الطيرة، الطيبة، قلنسوة، كفر قاسم، جلجولية، كفر برا)، أما في المثلث الشمالي (أم الفحم، باقة الغربية، وادي عارة، عرعرة، عارة، جت، برطعة، كفر قرع،

[29] جمعية الشباب العرب – بلدنا، "تسع سنوات من الدم"، حزيران 2021.

ميسرة، زيمر، مُصمُص، سالم) فوصل الرقم إلى 71 قتيلًا خلال سنوات الدراسة، وفي النقب 73، والناصرة 44، وحيفا 24. وارتفع عدد القتلى في منطقة الشمال (من عكا على الساحل إلى بلدات وقرى الداخل) إلى 138 ضحية، ما يشكّل 24٪ من مجموع الضحايا، ولكن بسبب عدد السكان الذي يصل إلى 464,700 نسمة، فعدد القتلى لكل 100 ألف شخص هو 30، واللافت أن عدد الضحايا في الشمال ارتفع من 7 ضحية عام 2018 إلى 24 ضحية عام 2019!

وتشير الدراسة ذاتها إلى أن المدن والبلدات التي شهدت أكبر عدد من الضحايا هي يافا واللد والطيبة وأم الفحم والطيرة، وكان إطلاق النار هو أداة القتل الأكثر شيوعًا (74٪ من الجرائم). أما بالنسبة لجنس الضحية، فالإناث تشكّل 16,3٪ من الضحايا، وهي نسبة أقل من نسبة الذكور التي ارتفعت إلى 83,7٪. كما تبيّن الإحصائيات أن جيل الشباب هو المستهدف الأول بجرائم القتل، إذ إن "حوالي نصف القتلى هم شباب من عمر 15 عامًا حتى 30 عامًا"، ونسبة فئة الشباب من الضحايا مرتفعة في كل المناطق، ورغم تدنّي عدد الضحايا في منطقة حيفا (24 ضحية)، فإن نسبة الشباب الذين سقطوا من جراء القتل تمثل 79٪ من مجمل الضحايا في هذه المنطقة.

أمّا على صعيد السنوات، ففي عام 2011 سجّل سقوط 67 قتيلًا، ثم 68 في عام 2012، لينخفض إلى 60 فـ 52 بين عامي 2013 و2014 وليرتفع بعدها إلى 58 عام 2015، ثم 53 عام 2016 فـ 65 عام 2017 فـ 67 عام 2018 وليسجل بعدها صعودًا لافتًا إلى 85 عام 2019. أمّا الرقم الأكبر فقد كان في عام 2020 حيث وصل بحلول 28 كانون الأول إلى 96 قتيلًا، وهو ما يمثل قفزة مروّعة بنسبة 50٪ في معدّل جرائم القتل بين الفلسطينيين في الداخل المحتل في 4 أعوام فقط[30]، في حين أن صحيفة "يديعوت أحرنوت" تحدثت عن 110 قتلى في العام 2020[31].

3.2. التهجير والتضييق "المقونن"

يأتي التهجير "المقونن" في ذات المسار الهادف إلى طرد فلسطينيي الـ 48 من بلداتهم ومن مدنهم، لكن ضمن أساليب مختلفة تأخذ طابعًا قانونيًا لدى محاكم الاحتلال. ونذكر هنا ما يحدث في مدينة يافا المحتلة على سبيل المثال حيث حاولت سلطات الاحتلال خلال السنوات الماضية فرض تغيير

[30] آرون بوكسرمان، "المجتمع العربي مهشم مع ارتفاع معدلات جرائم القتل وسيطرة منظمات الجريمة عليه"، تايمز أوف إسرائيل، 10 كانون الثاني 2021.

[31] Hassan Shaalan, "Murder chases murder in Arab society: "We will block Road 6, we want to live", Ynet Website, December 19, 2020.

ديموغرافي في يافا عمومًا، وفي "حي العجَمي" على وجه الخصوص، من خلال تهجير الفلسطينيين من الحي الذي تسكنه غالبية فلسطينية لصالح استقدام سكان يهود.

وحول ذلك يقول عضو "الهيئة الإسلامية" المنتخبة بمدينة يافا إياد حمّاد، في حديث خاص للميادين نت تعليقًا على ما تقوم به شركة "عميدار" الموكلة من قِبل "دائرة أراضي "إسرائيل" بإدارة البيوت والعقارات في المدينة: "ما يجري هو تهجير ناعم يهدف لتغيير الواقع الديموغرافي واستجلاب المستوطنين الأجانب من وراء البحار لنهب أملاك اليافيّين وطردهم".

وتسعى الشركة وفق المعطيات إلى بيع المنازل التي تشرف عليها والتي يسكنها فلسطينيون بأسعار خيالية تفوق قدرة ساكنيها على الشراء، وهذا أمر مقصود بهدف إرغامهم على تركها لصالح الأثرياء اليهود. ويشير حمّاد إلى أن شركة "عميدار" وضعت البيوت في المزاد العلني وعرضتها على "السوق الحرّة" لشرائها بعد عجز أصحابها الأصليين الفلسطينيين عن شرائها من الشركة[32].

ويعطي النقب في جنوب فلسطين المحتلة الصورة الأمثل عن حملات التهجير. فلغرض استهداف المصدر الأساسي للرزق أي الزراعة وإجبار الفلسطينيين البدو على ترك أراضيهم ضاعف "الصندوق الدائم لإسرائيل" ("كاكال") عمليات التشجير في قرى النقب في السنوات الأخيرة، واخترق ما تبقّى من الأراضي الزراعية فيما يسمّى "القرى مسلوبة الاعتراف"، وقامت عناصره بزراعة الأشجار فيها. وفي ما تتذرع سلطات الاحتلال بأنها تقوم بذلك لمنع التصحّر، يرى أهالي النقب أنّ هذا التشجير هو خروج من مرحلة التخطيط إلى تنفيذ "التهجير الأخضر" للاستيلاء على قرابة 40 ألف دونم في المرحلة الأولى، تعرّفها السلطات الإسرائيليّة على أنها "أراضي غائبين"، هُجّر مالكوها في النكبة على الرغم من أنّ عائلات أخرى أو أقرباء لأصحاب الأرض سكنوها وزرعوها حتى اليوم. ويتركز دور الـ "كاكال" في إغلاق المساحات الزراعية في القرى العربية بالأشجار لمنع توسّع الفلسطينيين وقتل الطابع الزراعي للحياة[33].

وإلى جانب ذلك، فإن جرافات وآليات الاحتلال الإسرائيلي تدعمها قوات الاحتلال، لا تكف عن الهدم (بيوت، مساجد، محلات تجارية) في قرى النقب المحتل، حيث باتت عشرات الآلاف من بيوت الفلسطينيين مهددة بالهدم، والآلاف قد تهدمت خلال السنوات الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار

[32] لميس عزام، "تهجير صامت للفلسطينيين في يافا المحتلة: "عَميدار" تسلب البيوت بالمناقصات"، شبكة الميادين، 20 نيسان 2021.

[33] رأفت أبو عايش، "النقب: تهجير بحجّة التشجير"، موقع عرب 48، 17 تموز 2020.

أن قرى النقب يسكنها قرابة 270,000 فلسطيني-بدوي، نحو 100,000 منهم في القرى غير المعترف بها – التي لم تعترف "إسرائيل" بوجودها بتاتًا[34]. وهدمت سلطات الاحتلال أكثر من 10769 منزلًا بين الأعوام 2009 و2019 في النقب، وفق "المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها". ويقول الدكتور عامر الهزيل الذي يعمل مع المجلس إن ذلك "حرم قرابة 33690 طفلًا من بيوتهم، وهم تعرّضوا لصدمات نفسية لا تقلّ عن صدمات الحرب"[35].

وقد ارتفعت عمليّات الهدم الذاتي للمنازل في العام 2019 بنسبة 146٪ عن العام الذي سبقه، خصوصًا في القرى مسلوبة الاعتراف، أو المعترف بها منذ العام 2000، بحسب ما بيّن التقرير السنوي لـ "منتدى التعايش في النقب". وبحسب التقارير، فقد وصلت الغرامات إلى 300 ألف شيكل مقابل كل منزل يهدم، "وبناءً عليه، فضّل 88٪ من السكّان هدم منازلهم بأنفسهم وتجنّب الغرامات الباهظة ودخول قوات الشرطة المسلّحة إلى القرية"[36].

4. نشأة "هبّة سيف القدس" 2021 ومعادلاتها

4.1.نشأة "سيف القدس" 2021

مع تصعيد الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاته القمعية والعدوانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة، رأى الفلسطينيون في مناطق الداخل المحتل أن تلك الإجراءات في أحياء القدس المحتلة لا سيما تلك المهددة بالتهجير ليست بعيدة عن واقعهم، باعتبار أن ما يجري في القدس بدأ من الداخل أيام النكبة عام 1948 وسيطالهم في وقتٍ لاحق، "فتحركوا غضبًا للعاصمة الفلسطينية وغضبًا لحالهم ولا سيّما في "المدن المختلطة"، أي المدن الساحلية واللد والرملة والنقب"، كما تقول الكاتبة لميس عزّام، في مقالها المعنون "الهبّة في الدّاخل الفلسطيني المحتلّ.. قراءة في النشأة والتبعات"[37].

---

[34] موقع سيكوي، "الحقيقة الكاملة حول القرى غير المعترف بها في النقب- والنضال من أجل المساواة"، 12 تشرين الثاني 2020.

[35] جريدة الغد، "بالهدم أو الترحيل.. الاحتلال يحرم 33 ألف طفل من بيوتهم في النقب"، 21 حزيران 2021.

[36] رأفت أبو عايش، "2241 منزلًا عربيًا هُدمت في النقب عام 2019"، موقع عرب 48، 23 تموز 2020.

[37] لميس عزّام، "الهبّة في الدّاخل الفلسطيني المحتلّ.. قراءة في النشأة والتبعات"، شبكة الميادين، 23 حزيران 2021.

وتشير عزّام في قراءتها لخلفيات الهبّة إلى أن "سنوات من الجمود والركود السّياسي داخل فلسطين المحتلة عام 1948 بدت للمراقبين خارج تلك الحدود، الذين ذُهلوا أمام مشهد الفلسطيني المنتفض بوجه "إسرائيل" في الداخل، كأنها تنفجر على حين غرّة، إنما هي حقيقةً تراكم لسنوات طويلة من السياسات الاستعمارية الإسرائيلية".

وتشرح عزّام المسار الذي سلكته "الهبّة" في الداخل المحتل ابتداءً من المواجهات التي اندلعت في "أكثر من 30 بلدة على امتداد فلسطين التاريخية"، مع اقتراب ذكرى "توحيد أورشليم" التي يحتفل بها المستوطنون في العاصمة الفلسطينية المحتلّة. وكان مئات الأشخاص تظاهروا في 9 أيار 2021 في عدة قرى ومدن داخل أراضي عام 48، وذلك احتجاجًا على تصعيد الاحتلال في القدس والأقصى، ولإسناد حيّ الشيخ جرّاح المهدّد بالتهجير لصالح المستوطنين[38].

وتصاعدت الاحتجاجات في الداخل المحتل لتصل إلى ذروتها في 10 أيار 2021 بعد ساعات على إطلاق المقاومة الفلسطينية رشقاتها الصاروخية تنفيذًا لوعدها بالردّ على الاعتداءات الإسرائيلية في القدس المحتلة، فكانت مدينة اللد على موعدٍ مع حدثٍ سيبقى كفعل وصورة راسخًا في وجدان فلسطينيي الـ 48 لما يمثله من تعبير عن الهوية الفلسطينية حين أسقط شبّان مدينة اللّد العلم الإسرائيلي في المدخل الرئيسي وعَلا مكانه العلم الفلسطيني.

وأدّى تفاقم الوضع الأمني في الداخل المحتل لإعلان حكومة بنيامين نتنياهو حال الطوارئ في مدينة اللد التي شهدت أعنف المظاهرات والاحتجاجات والمواجهات بين الفلسطينيين وقوات شرطة الاحتلال، وبذلك فقدت "إسرائيل" السيطرة على الوضع الأمني، وهو ما أجبر وزير الحرب بيني غانتس، على سحب ثلاث كتائب من قوات "حرس الحدود" في الضفة الغربية، لنقلها إلى المدن في الداخل بسبب تردّي الوضع الأمني، فيما منح نتنياهو المفتّش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، الصلاحيات بإدخال جنود الجيش الإسرائيلي إلى المدن لقمع المتظاهرين، وذلك على الرغم من معارضة غانتس حينها هذه الخطوة، التي من شأنها أن "تزيد من حدّة التوتّر داخل المدن"[39].

وفي الأيام والليالي التي تلت ذلك، وتزامنًا مع تصدّي المقاومة في قطاع غزة للعدوان الإسرائيلي، كان الداخل المحتل يشتعل ليس تضامنًا مع القدس وقطاع غزة، بقدر ما كان المشهد مكملًا للجبهات المشتعلة مع الاحتلال، وقد عمد الشبان الفلسطينيون إلى استهداف المؤسسة الأمنية

[38] وكالة وفا، "مظاهرات بأراضي عام 48 ضد اعتداءات الاحتلال على القدس"، 9 أيار 2021.

[39] إسماعيل عبد الهادي، "الفلسطينيون على أعتاب انتفاضة ثالثة: السيناريوهات والتوقعات"، موقع القدس العربي، 15 أيار 2021.

الإسرائيلية بشكلٍ مباشر من خلال إحراق مراكز الشرطة والهجوم على دورياتها مع التمسك برفع العلم الفلسطيني، وإحراق وتكسير كل ما يمكن الوصول إليه ويرمز لكيان الاحتلال من إشارات مرور ولافتات تدلّ على المدن والقرى، في الوقت الذي كان يحتفل فيه فلسطينيو الداخل بصواريخ المقاومة الفلسطينية التي كانت تسقط داخل الأراضي المحتلة[40].

وكانت هبّات فلسطينيي الـ 48 على مدار عقود "محصورةً في نقاط ارتكازٍ ثابتة" وفق ما يذكره علي حبيب اللّه في مقاله المعنون "الهبّة في أراضي الـ 48... ملامحُ من الالتحاق والالتحام"، مستدركًا: "لكن هذه الهبّة قد وسّعت خريطة الاحتجاج والاشتباك، لتصل إلى مدنٍ وقرى ظلّت لسنوات طويلة مُغيّبة عن فعل الاحتجاج وقاموسه، بعدما أغرقَتْها أجهزةُ الاحتلال بيوميات الجريمة، وهموم المخدّرات، وامتيازات الأسرلة.

تصدّرت اللد المواجهة في الأيام الأولى للهبّة بكلِّ ندّيتها، وانتفض أهالي النّقب في شقيب السّلام وعرعرة ورهط. كما هبّ شمالًا، ولأول مرةٍ أبناءُ قرى مثل عرب الشِّبلي وبير المكسور وطوبا الزنغرية، وهي قرى بدويّة، أي من تلك الفئة الاجتماعيّة التي عملت أجهزةُ الاحتلال على سلخِها عن هويتها العربيّة الفلسطينيّة وتحويلها إلى أقلية ذات مميزات خاصة"[41].

ويوضح حبيب اللّه في قراءة مشهد التحركات أنه "إذا كانت الهبّة في قرى وبلدات الـ 1948 الداخليّة قد اتّخذت شكلَ المواجهة مع شرطة الاحتلال، فإنّ شكلَها في مدن الساحل والمركز المُستعمرة (المدن المختلطة)، مثل عكّا وحيفا، وتحديدًا يافا واللد، قد اتخذّ شكلَ المواجهة مع المستوطنين أيضًا، الذين اعتدت جماعاتهم المُنظّمة على الفلسطينيين في أحيائهم".

وأمام هذا المشهد فقد ظهر عدم الاستعداد الإسرائيلي في التعامل مع الأحداث داخل الأراضي المحتلة عام 1948 واضحًا من خلال الإرباك الذي أحدثته الاحتجاجات والمواجهات من قِبل الشبان الفلسطينيين. وبعد حوالي 10 أيام من اندلاع المواجهات نقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن مصدرٍ في شرطة الاحتلال بعض الاعترافات التي تثبت ذلك بقوله إنه "تمكّنا من منع انتفاضة ثالثة... كانت هذه أحداثًا أكثر صعوبة مما كانت عليه في تشرين الأول 2000 (الانتفاضة الأولى)، سواء من حيث عدد أعمال الشغب أو في الانتشار أو في الكثافة ". كما يعترف المصدر من شرطة

[40] الميادين نت، "شموا شموا جاي من غزة".. أهالي الطيبة يحتفلون بصاروخ سقط في المدينة"، 15 أيار 2021.
[41] علي حبيب اللّه، "الهبّة في أراضي الـ 48. . . ملامحُ من الالتحاق والالتحام"، موقع متراس، 23 أيار 2021.

الاحتلال أنه "في الأيام الأولى لم نكن مستعدين له... لا المخابرات ولا في الميدان... الشعور في الشارع العربي هو النصر"[42].

وتحدث العضو في حزب "الليكود" مائير شيتريت عن عدم الاستعداد لحدث كهذا في الداخل المحتل، باعتبار أن "الشرطة لا تعاني من نقص الموارد أو قلّة ضباط الشرطة... فهم يعانون من نقص في القيادة المهنية والمهارة، الأمر الذي يجب تصحيحه بسرعة، قبل الانجرار إلى حرب بين اليهود والعرب". وتطرّق شيتريت إلى تعامل المستويات السياسية والأمنية وحتى العسكرية مع التحركات الفلسطينية في الداخل المحتل بالتوازي مع إطلاق الصواريخ من غزة والمواجهات في الضفة والقدس، لافتًا إلى أن الأحداث الأخيرة تُثبت أن "إسرائيل" ليس لديها استراتيجية وسياسة واضحة وهادفة، سواء فيما يتعلق بحماس والفلسطينيين أو فيما يتعلق بإنفاذ القانون في "إسرائيل"، وعلى الصعيد الأمني يتبيّن أن "إسرائيل" نمر من ورق".

أمّا وزير الحرب الأسبق أفيغدور ليبرمان فقد عبّر عن خطورة الحدث على كيان الاحتلال بقوله لصحيفة "معاريف" إن "الخسارة الكاملة للردع والنظام والأمن والحوكمة وانهيار الأنظمة الحكومية كما رأينا في الأسبوع الماضي لم يسبق لها مثيل"[43]. فيما يبقى التصريح الأبرز لوزير الخارجية وشريك نفتالي بينت في الائتلاف الحالي في حكومة الاحتلال الحالية يائير لبيد، الذي أشار في 13 أيار 2021 (حينها كان مكلّفًا تشكيل الحكومة) إلى أن "ما يحدث خطر وجودي"، مشددًا على أنه "إذا لم نوقفه... الدولة في خطر"[44].

واستمرت الأمور في ذروتها حتى عمّ الإضراب الشامل، صباح الثلاثاء 18 أيار 2021، في البلدات في الداخل الفلسطيني والضفة الغربية المحتلة، وذلك لـ "التنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والقدس والأقصى، والذي أطلق عليه "إضراب الكرامة". شمل الإضراب كافة مناحي الحياة

---

[42] Joshua Brainer, “Late, with almost no live fire: this is how the police suppressed the riots”, Haaretz, May 25, 2021.

[43] Avigdor Lieberman, “After the disgrace in the current confrontation, every reasonable person would get up and resign”, Maariv, May 14, 2021.

[44] Maariv Online, Lapid: “What is happening on the streets of Israel is an existential threat”, May, 13, 2021.

التجارية، والتعليمية، بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة، وأغلقت المدارس والجامعات أبوابها، وكذلك المصارف، ووسائل النقل العام في الضفة ومدن الداخل المحتل[45].

وتعليقًا على الإضراب، قال رئيس اللجنة الشعبية إن "الإضراب الشامل بالداخل الفلسطيني يؤسس لمرحلة جديدة في الوعي الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية، بعيدًا عن نهج وأداء القيادات الفلسطينية، كما أنه يعيد الحسابات في مستقبل وطبيعة العلاقة ما بين الفلسطينيين بالداخل و"إسرائيل" التي تواجه تحديات حيال كيفية التعامل مع النشء الفلسطيني الذي لا يتردد بالخروج عن دائرة الصمت لينتفض ضد الممارسات الإسرائيلية".

أمّا عن كيفية تعامل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع الهبّة الشعبية فيرصد "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"[46]، ردّات فعل عنيفة وعبر أدوات مختلفة على الشكل التالي:

- قمع عنيف من الشرطة الإسرائيلية باستعمال الرصاص المطاطي والحيّ؛ ما أدّى إلى وقوع شهداء.
- توسيع صلاحيات شرطة الاحتلال الإسرائيلية، وإعطاؤها إمكانية فرض حظر تجوّل، وإغلاق بلدات، ووضع حواجز على مداخلها.
- استدعاء قوات "حرس الحدود" من الضفة الغربية إلى البلدات في الداخل من أجل المساهمة في قمع الهبّة.
- تنفيذ عمليات اعتقال مكثفة بحق الشباب الفلسطيني، بلغ عددهم أكثر من 1500 معتقل، قامت النيابة العامة بتقديم لوائح ضدهم.
- إطلاق حملة تحريض إعلامي وسياسي ضد الهبّة الشعبية ووصفها بالعمل التخريبي والإرهابي لتبرير قمعها.
- تنظيم مجموعات يهودية مسلّحة وغير مسلّحة في مليشيات، كتلك التي دخلت المدن الساحلية واللد والرملة، وفي مدن أخرى، قمعت الفلسطينيين ولاحقتهم واعتدت عليهم.

[45] موقع عربي بوست، "إضراب شامل يشل مدن الداخل والضفة تضامنًا مع غزة.. ودعوات للتظاهر ضد "إسرائيل"، 18 أيار 2021.

[46] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الهبّة الشعبية في مناطق الـ 48 المحتلة: أسبابها وتداعياتها"، 26 أيار 2021.

4.2. تداعيات ما بعد الهبّة

أبرز ما خرجت به الهبّة في الداخل الفلسطيني المحتل هو سقوط مفهوم "الأسرلة"، وهو مقاربة كان يحاول من خلالها الاحتلال إقناع الرأي العام العالمي بقواعد جديدة متعلقة بفلسطين والقضية الفلسطينية، عبر الإيحاء أنه يمنح الفلسطينيين "الجنسية الإسرائيلية" بمساواة، وأنهم يتعايشون مع ذلك ضمن "الدولة الإسرائيلية". وسعى الاحتلال إلى فرض تلك المعادلة في الداخل المحتل بـ"أسرلة" من يسمّيهم سكان الداخل أي "تهويد الفلسطينيين، بعد تهويد الأرض"، لكن المواجهة الأخيرة والهبّة في الداخل المحتل نصرةً للقدس والمقاومة في غزة أثبتت إخفاق "الأسرلة" التي تحرص على أن تسوّق رواية تقول إن "ما يجري من عمليات مقاومة سواء دهس أو طعن أو إطلاق نار هي نتاج مظاهر كراهية أو تحريض، وليست أعمال مقاومة مرتبطة بالخطاب السياسي الفلسطيني المتعلق بالحقوق والعدالة". كما جاءت المشاركة الواسعة من فلسطينيي الـ 48 في الهبّة الشعبية بوجه الاحتلال نصرة للقدس وغزة، تأكيدًا على فشل "الأسرلة" وأن "الفلسطيني يبقى فلسطينيًا" وليس كما يسمّيه الاحتلال "عرب إسرائيل"[47].

ثم إن الهبّة في الداخل المحتل وما رافقها من مواجهات بين شرطة الاحتلال والشبان الفلسطينيين من جهة، وبينهم وبين المستوطنين من جهة أخرى، وسعّت مفهوم "المستوطن" في الداخل المحتل فلم يعد هذا التعبير يُحيل إلى أولئك اليهود الذين استوطنوا مناطق الضفّة بما فيها القدس، بل أيضًا ذلك المُقيم في اللّد والرملة ويافا وحيفا وعكّا. فالمواجهات في الداخل المحتل "غسلت" كلّ ندوبَ "الأسرلة ولغة التعايش والجوار"، وكشفت عن حقيقة وجود اليهود كمستوطنين، وهكذا أصبح كلُّ يهوديٍ مستوطنًا، وكلّ مدينة أو بلدة هم فيها مستوطنة[48].

ومن الناحية الأمنية والعسكرية، فإن حكومة الاحتلال التي تعاملت مع الهبّة في الداخل الفلسطيني المحتل على أنها "تهديد وجودي"، قد نظرت إلى خطورتها على الكيان بكونها "لا تقلّ خطرًا عن صواريخ حماس"، وفق ما قاله وزير الحرب بيني غانتس. وعليه، فإن معادلة "غزة – أراضي 48"[49] برزت بشكل لافت وسيُبنى عليها كثيرًا في أي جولة قتال إن من جهة حكومة الاحتلال أو المقاومة في غزة أو الفلسطينيين في الداخل المحتل، بحيث يصبح الداخل المحتل جبهة ضاغطة على كيان الاحتلال، ومساندة للمقاومة في غزة، والعكس، وتصبح صواريخ المقاومة المنطلقة من غزة مساندة لتحركات الفلسطينيين في الداخل. وهذا ما شهدته الساحة الفلسطينية لا سيما وأن قرار

---

[47] صالح الدهني، "ما المعادلات الجديدة التي فرضها نصر المقاومة على الاحتلال؟"، موقع عربي 21، 23 أيار 2021.

[48] علي حبيب اللّه، "الهبّة في أراضي الـ 48. . . ملامحُ من الالتحاق والالتحام"، موقع متراس، 23 أيار 2021.

[49] شبكة الميادين، بعد معادلة "القدس ـ غزة.." معادلة "غزة - أراضي الـ 48" تهزّ "إسرائيل"، 13 أيار 2021.

حكومة الاحتلال بوقف إطلاق النار في غزة جاء تحت ضغط صواريخ المقاومة في غزة والاحتجاجات في الضفة والقدس، والهبّة في الداخل المحتل، كساحات متكاملة بين بعضها البعض[50].

وهذا ما أكدته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بقولها إن "القيادة العسكرية في الجيش الإسرائيلي تنوي في ظل تصاعد الهجمات الفلسطينية في المجتمع العربي وقف العملية العسكرية على قطاع غزة، بعد حالة الإرهاق والفلتان الأمني الذي أصاب المؤسسة الأمنية والعسكرية في "إسرائيل"[51].

وقد ركزت الفصائل الفلسطينية بشكل كبير على تلاحم الجبهات، باعتبار أن مواجهات الداخل المحتل تُثبت أن "فلسطين واحدة لا تتجزأ... وأن الحق الفلسطيني لا يقبل القسمة، وأن فلسطين هي من البحر إلى النهر، ومن رفح جنوبًا إلى رأس الناقورة شمالًا "[52].

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، فإن الهبّة الأخيرة رسّخت مفهوم أن "أهل الداخل هم مكّون أصيل من الشعب الفلسطيني، وقضيتهم هي أيضًا جزء أصيل من القضية الأم وليست فرعًا منهًا". وخلافًا لما كانت تسعى إليه حكومة الاحتلال من خلال اتفاق "أوسلو" فإن فلسطينيي الداخل ومن خلال هبّتهم مع أهالي الضفة والقدس وعلى وقع صواريخ المقاومة في غزة باتوا جزءًا من أي قرار سياسي فلسطيني.

وتعليقًا على ذلك، يذكر الكاتب أمين قمورية أنه بعد التحركات الأخيرة فإن "أي قرار فلسطيني لا يشارك أهل الداخل الفلسطيني في صنعه هو قرار ناقص، وأي برنامج للعمل الوطني الفلسطيني لا يأخذ في الاعتبار رؤيتهم وخصوصيتهم ودورهم المركزي في القضية هو برنامج قاصر"[53]، مشيرًا إلى أنه بفضل "انتفاضة فلسطينيي العام 1948 بترابطها الوثيق مع انتفاضة حي الشيخ جرّاح وباب العمود والأقصى والضفة وانتفاضة صواريخ غزة وتضامن الشتات، لما يمكن وصفه بأنه محطة مفصلية تقطع مع ما سبقها وتؤسس لما بعدها... في أسبوع واحد، شطب الفلسطينيون الخط الأخضر وخرائط أوسلو وبقية خطوط التجزئة والكانتونات المرسومة سلفًا في الغرف السوداء".

---

[50] عاطف دغلس، "محللون فلسطينيون: الحرب الأخيرة أسست لمرحلة نضالية جديدة وعلى "إسرائيل" تغيير نهجها"، الجزيرة نت، 23 أيار 2021.

[51] Yaniv Kubowitz, "The IDF is preparing to be required to end the fighting in Gaza due to the clashes within the cities", Haaretz, May, 13, 2021.

[52] وكالة القدس للأنباء، "الجهاد الإسلامي: مواجهات الداخل المحتل تثبت أن فلسطين واحدة لا تتجزأ"، 13 أيار 2021.

[53] أمين قمورية، "فلسطينيو 48 يشطبون الخط الأخضر.. والمعادلات"، موقع 180، 18 أيار 2021.

وبعد انتهاء معركة "سيف القدس" بأسبوعين عقد مركز "مدى الكرمل" (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، ندوة عبر تطبيق زوم بتاريخ 8 حزيران 2021[54]، لمناقشة نتائج ثلاثة استطلاعات رأي أجراها المركز في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948، أحدها عام 2019 والآخران عام 2021 (قبل هبّة سيف القدس وبعدها)[55]. بحسب أرقام الاستطلاعات حول الاختلاف بالموقف من الاحتجاجات الشعبية (مقارنة بين الاستطلاع عام 2021 قبل الهبّة وبعدها) لوحظ التالي:

- زاد التأييد (مقارنة بالاستطلاع الذي يسبقه) للمظاهرات السلمية، والتأييد للإضرابات، والتأييد لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية وانخفاض مستمر لتأييد العمل اليهودي العربي المشترك.
- استمرار حالة عدم الرضا عن أداء "لجنة المتابعة العليا"، واستمرار التأييد لانتخابها بشكل مباشر واستمرار التأييد للدخول في الائتلافات الحكومية.
- مقارنة بباقي الشرائح العُمرية، سُجّلت نسبة ارتفاع عالية عند شريحة الشباب التي تؤيّد المظاهرات السلمية والإضرابات.
- مقارنة بما قبل وبعد الهبّة: نسبة تأييد المظاهرات كانت 19٪ وأصبحت 26٪، فيما نسبة تأييد الإضرابات كانت 16٪ وأصبحت 48٪.
- بالنسبة لأسلوب الاحتجاج وإغلاق الشوارع: انخفض التأييد عند باقي الفئات بينما لم ينخفض لدّى الفئات الشبابية.

---

[54] مركز مدى الكرمل، أو " المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية" هو مركز تأسس عام 2000 ومقرّه في مدينة حيفا المحتلة. تقول إدارة المركز أنّه مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحيّة. وينبغي أن نلفت أن هذا المركز مموّل من عزمي بشارة ومؤسسات جورج سورس.

[55] استطلاع الرأي الأخير الذي أجراه المركز بعد الهبّة لم يُنشَر بعد بشكل رسمي، والأرقام التي وردت مستقاة من ما تحدّث به المشاركون في الندوة، الذين اطلعوا على نتائجه بشكل فردي قبل عقد الندوة. أنظر:
مديرية الدراسات الاستراتيجية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة المواكبة المستمرة، "تحولات الرأي العام لدى فلسطينيّي 1948"، العدد 48، 18 حزيران 2021.

- **بالنسبة لتأييد الاندماج أو التنظيم الجماعي: ازداد تأييد الشباب للتنظيم المجتمعي من 44٪ إلى 57٪، مقابل انخفاض نسبة تأييد الاندماج من 40٪ إلى 35٪.**
- **اللافت في النتائج هو انخفاض اللامبالاة عند الفئة الشبابية، ويمكن تسميتها بزيادة الاشتباك السياسي مقارنة بالاستطلاعات السابقة.**
- **تأييد الانتخاب المباشر لـ "لجنة المتابعة العليا" في ازدياد مستمر: عام 2019 كانت نسبة التأييد 75٪، وعام 2021 قبل الهبّة سجّلت 66٪، وعام 2021 بعد الهبّة سجّلت 71٪.**

خاتمة

تقوم السياسات الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني بشكلٍ عام على مبدأ تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، بمعنى أن كيان الاحتلال لا يريد بأي شكل من الأشكال تواجدهم، فحتى الترويج لمفهوم "الأسرلة" لم يعد يجدي نفعًا على صعيد محاولة "تهويد" الفلسطينيين في أراضي الـ 48. إن الإجراءات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي إن من جهة تعميق الهوّة الاقتصادية بين اليهود والفلسطينيين أو من جهة إقرار قوانين واتباع سياسيات قمعية أو استهداف البنية الاجتماعية من خلال الجريمة المنظّمة وغيرها، جميعها أساليب تشي بأن الاحتلال يهدف إلى إجبار الفلسطينيين على ترك أرضهم التي بقوا فيها بعد النكبة، وإزالة أي وجود فلسطيني هناك، وليس دمج الفلسطينيين في "المجتمع الإسرائيلي" من خلال تقديم تسهيلات ومحفزّات لذلك. يعمد الاحتلال إلى تلك السياسات تحت ضغط "الخطر" الذي يهدده، لا سيما وأن الفلسطيني في الداخل المحتل لا يترك مناسبة إلا ويستغلّها للتعبير عن هويّته وانتمائه الفكري والسياسي، الأمر الذي يراه كيان الاحتلال خطرًا وجوديًا عليه وهو محقّ بذلك، فالواقع الديموغرافي يشير إلى قدرة الفلسطينيين على إحداث تغيير عملي ومؤثر إذا ما توفّرت ظروف مساندة خارجيًا وداخليًا، بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الوعي والإنجازات على صعيد التحركات والاحتجاجات والإضرابات.

لذا، فإن المسألة بالنسبة للمستويات السياسية والأمنية الإسرائيلية تتخطى التعامل مع "فئة" خارجة عن "القانون" ضمن "الدولة"، بل مع شعب متمسك بهويّته التاريخية ويتعامل مع سلطة استعمارية بكونها احتلال مفروض بقوة السلاح، ويسعى إلى استعادة "دولته" منها. وبناءً على ذلك، فإن تلك السلطة الاستعمارية، مع عدم قدرتها على دمج الفلسطينيين في "دولة إسرائيلية" يتحولون فيها إلى "عرب إسرائيل"، تذهب باتجاه إجبارهم بكافة الطرق على ترك أرضهم الأمر الذي انعكس بشكل أكثر سلبية حيث دفع الفلسطينيين في الداخل المحتل إلى إظهار عدم ولائهم لكيان الاحتلال بفعل الضغوط الاقتصادية والأمنية التي تمارس عليهم والتي أضيفت إلى وعيهم بهويّتهم التاريخية، ما جعلهم في لحظة معيّنة ينفجرون بوجه الواقع المفروض عليهم.

الهبّة الأخيرة في الداخل الفلسطيني المحتل مع المعادلات التي فرضتها، أعادت صياغة تعريف "فلسطينيي الداخل" بالنسبة لمراقبي المشهد، فهم ليسوا "عرب إسرائيل" ولا يمكن للاحتلال تحويلهم لذلك رغمًا عنهم، ولا يمكن جعلهم جزءًا من "دولة" يفرحون بأن صواريخ "العدو" تستهدف "مدنها ومنشآتها الحيوية". فهم بما يملكون من تمسّك بهويتهم كانوا ينظرون إلى صواريخ المقاومة المنطلقة من غزة على أنها "صواريخ التحرير"، وهم أنفسهم ركبوا الحافلات وساروا مشيًا على أقدامهم نصرةً للقدس المحتلة ودفاعًا عنها باعتبارها عاصمتهم، عاصمة

فلسطين لا "إسرائيل". وترى النخبة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 أنّ شعور الفلسطينيين بأنّ ما يحدث في القدس قد ينتقل إليهم أثّر على تحرّكهم، بمعنى أن نجاح الصهاينة في تهويد القدس سيضع مصيرهم على المِحكّ. كما أنّ جيل الشباب من فلسطينيي الداخل كسر الخوف الموجود عند الأجيال السابقة التي خضعت لفكرة "الولاء للدولة" مقابل البقاء، ولا سيما أن هذا الجيل يتعرّض لسياسات تمييزية في كل تفاصيل الحياة اليومية. وفي توصيف تداعيات الهبّة وما نتج عنها، يعمل "الإسرائيليون" حاليًا على تصنيف فلسطينيي الداخل بين معتدل ومتطرّف ومنح امتيازات للطرف الأول أي الاحتواء بالامتيازات، في مقابل معاقبة وملاحقة الطرف الثاني. هناك محاولات كثيرة حاليًا من قِبل "الإسرائيليين" لاحتواء فلسطينيي 1948 لأنّ أيامًا من الهبّة في الداخل الاستعماري (المركز) أهمّ من الكثير من الهبّات في الأطراف. من أهمّ المشاكل التي تواجه فلسطينيي الـ 48 أنّ الأحزاب الفلسطينية مبنيّة، تنظيميًا وسياسيًا وعسكريًا، على مبدأ حل الدولتين وليس أنّ الأرض أرض واحدة، والمعضلة التي يواجهونها هي أنّ "إسرائيل" ومنظمة التحرير لا تريدانهم، وعليه فإن فلسطينيي 1948 موجودون في نظام ليسوا جزءًا منه[56].

ثمة مشكلة أخرى وهي أنّه ليس هناك محاولة فلسطينية لفهم ما جرى في مدن تواجُد فلسطينيي 1948 لتطوير استراتيجية للتعامل معهم (جماهيريًا، سياسيًا، تنظيميًا، عسكريًا). وهناك حاجة لاستراتيجية وطنية فلسطينية شاملة جديدة يكون فلسطينيو الـ 48 جزءًا منها. ويجب تعزيز العمل مع فلسطينيي 1948 لأن هذا العمل له آثار كبيرة على مسار الصراع. فلا يمكن لأي حركة ثوريّة أن تنهض دون وجود تنظيمات وعليه يجب العمل على إنشاء مثل هذه التنظيمات. إن السياسات "الإسرائيلية" هي سياسات إفقار للعرب الفلسطينيين، وعليه تعمل تل أبيب على احتواء فلسطينيي 1948 اقتصاديًا. ويلاحظ في مرحلة ما بعد انتهاء الهبّة أنّ هناك تركيزًا أميركيًا على فلسطينيي 1948 ودورهم في الأحداث الأخيرة، ولذا من المحتمل حصول جهود أميركية عبر المجتمع المدني لمساعدة حكومة العدو على احتواء ما جرى، ويعمل "الإسرائيليون" على تطوير الاستراتيجيات الإعلامية لا سيما اتجاه الولايات المتحدة بعد التحوّلات الأخيرة في الرأي العام تجاههم.

[56] هذه الخلاصات مستقاة من حلقة نقاش مغلقة عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان "كيف يمكن تفسير الهبّة الجماهيرية لفلسطينيي 1948 وفهمها في خضمّ معركة "سيف القدس؟"، وجرت الورشة على تطبيق Zoom بتاريخ 22 حزيران 2021 وبمشاركة باحثين وناشطين من فلسطينيي 1948 وفلسطينيي الشتات، بالإضافة إلى باحثين من لبنان.

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب اللّه	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح اللّه غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب اللّه	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
العدد 36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
العدد 37	الحملات المعادية لحزب اللّه في ألمانيا	تشرين الأول 2019
العدد 38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
العدد 39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
العدد 40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الاميركية	تموز 40
العدد 41	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	أيلول 2020
العدد 42	العوامل المؤثّرة في حياد الدول: تجارب عالمية	أيلول 2020
العدد 43	بعض أوجه تمويلات الاتحاد الأوروبي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان	تشرين الأول 2020
العدد 44	سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة	تشرين الأول 2020
العدد 45	العُملة الرقمية الصينية: نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة	تشرين الأول 2020
العدد 46	الميليشيات المسلّحة في أميركا النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية	تشرين الثاني 2020
العدد 47	مواقف الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن ونائبته حول الشرق الأوسط	تشرين الثاني 2020
العدد 48	السِيَر الشخصية لأبرز أعضاء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن	شباط 2021
العدد 49	فريق الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي	نيسان 2021
العدد 50	اللجنة الدستورية السورية: التأسيس، التشكيل، الاجتماعات، آراء الدول	آذار 2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon